مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
ISSN: 1658-7421

مجلة اللسانيات العربية، العدد 16، جمادى الآخرة، 1444هـ/يناير، 2023م

المعاني الضمنية صورة لحركية البنية

نجوى بن عامر كعاك
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:
كعاك، نجوى بن عامر. (2023). المعاني الضمنية صورة لحركية البنية. *مجلة اللسانيات العربية*، *16*، 108-127.

تاريخ الإرسال:1442/08/16
تاريخ القبول:1442/10/12

Submission Date: 29/03/2021
Acceptance Date: 27/05/2021

الملخص

نسعى من خلال هذا المقال إلى إبراز الأسس التي يبنى عليها الضمني، والميسّرة لتحديده وضبطه. وقد ربطنا الضمني بالبناء لأننا نفترض أنّ هذه المعاني وجه من وجوه حركية الأبنية، وهي سابقة للأقوال المنجزة، راسخة في النظام اللغوي. وهو افتراض يقوم على خلاف ما يفسر به التداوليون ما لم يُقَل؛ إذ يربطونه بالمقام وبكل ما يؤطّر القول معتقدين أن هذه المعاني هي دلالة لما أنجز. وقد اخترنا الإشارة إلى التداولية لأنها تُعَدّ الإطار الأمثل للضمنيات. فقد قامت أغلب المناويل المنضوية تحتها على استيعاب ما ضاقت عنه اللسانيات البنيوية بالخصوص وما أُقصِي من دائرتها وفسّرت ما لم يقل بآليات غير لغوية. وليس الغرض أن نقيم مقابلة بين التوجّهين بقدر ما نهدف إلى الاستدلال على نحوية الأسس التي يقوم عليها المعنى الضمني، معتقدين أن لا فرق بينه وبين المعنى المصرَّح به في مستوى الأبنية، وإنما هو صورة لحركيتها تطفو على السطح متى تلبست باللفظ.

الكلمات المفاتيح: معنى، ضمني، صريح، بنية، تداولية، عرفانية، حركية.

Abstract

“Implicit meanings animate the structure”

This paper seeks to highlight the underlying foundations of implicit meanings in order to facilitate their identification and specification. implicit meanings are, here, linked to structure, because we assume that such meanings are one of the facets of the dynamic character of language structures, as they are deeply embedded in the language system. In the study of such meanings, reference is often made to pragmatics because this approach, in most of its models, is widely considered to have assimilated language issues that Structural linguistics could not accommodate. It is not our purpose here to compare the two approaches as much as it is to refer to the grammatical foundations of the implicit. It is our belief that there is no difference between implicit and explicit meanings at the level of structure, and that implicit meanings are rather an image of the dynamic character of structures, which appears on the surface when meanings are incorporated into words.

Keywords: Meaning, implicit, explicit, structure, pragmatics, cognitive, dynamic.

1. المقدمة

نهتم في هذا المقال بظاهرة لغوية مثيرة للجدل هي الدلالة الضمنية. وهي مثيرة للجدل؛ لأنها قضية متجددة يكاد لا يخلو منها منهج من مناهج البحث في أسرار اللغة، بل إنها الأساس الذي بنيت عليه الاتجاهات التداولية المتنوعة وقوّضت بمقتضاه المناهج الصارمة السابقة لها، ونعني بذلك المناويل ذات الأساس البنيوي.

عملنا الذي أنجز تحت عنوان **المعاني الضمنية صورة لحركية البنية**، هوحركة بين ما قيل وما لم يقل، حركة تجد مشروعيتها في اتفاقنا حول اعتبار السؤال البسيط التالي:

(1) أيمكنك أن تفسّر لي ما يحدث هنا؟

يقول أكثر مما قيل، ويعبّر عن معان لا-محدودة متحرّكة في كلّ الاتجاهات. فكلّ متقبل للسؤال يفسّره من منطلقات خاصة تفسيرا يفضي إلى تعدّد دلالي قد يتحدّد بوضعية المتكلم الاجتماعية، أو بحالته النفسية، أوالقصد الذي يرمي إليه من خلال سؤاله، أو بظروف القول السياسية والاجتماعية والرياضية... مما يجعل التأويلات الممكنة مطلقةً في مقابل بنية لغوية واحدة هي التي ولّدتها.

سؤال يضعنا أمام ثنائية مربكة: ما الذي قيل؟ وما الذي لم يقل؟ ما علاقة ما قيل بما لم يقل؟ وهل إن ما قيل هو ما صرّح به القول ودلّ عليه اللفظ؟ وهل إنّ ما لم يقل هوما غاب عن اللفظ ولم يصرّح به القول؟ إذ المتكلم، على حد عبارة محمد صلاح الدين الشريف، " يركّب لفظه ليعبّر عن معنى ما، فلا يقوله، أو يقول بعضه أو مجمله، وأغلب ما يقوله لا يتوقّع أنّه يقوله" (الشريف،2002، ص 35).

أسئلة مربكة، وللإرباك أسباب نذكر منها أنّنا:

نجد للتعبير عن هذه الثنائية، طرفي الحركة في ما نذهب إليه، شبكةً اصطلاحية واسعة جدا.[1] فما قيل هو المعنى الصريح، أو المعنى الحرفي للفظ، وهو المعنى الظاهر أو الأصلي، وهو المعنى الأول بمفهوم الجرجاني، في مقابل المعنى الثاني أو معنى المعنى أو معنى الاستعمال أو المسكوت عنه أو الضمني، مثلما جاء في أغلب المواقف المهتمة بهذا الضرب من المعاني. وهذا التعدّد مربك لأنه يغيّب خصوصيات كل صنف منها، وهي في اعتقادنا أصناف رغم تقاربها واستعمالها على وجه الترادف أحيانا. أما سبب الإرباك الثاني فمتأتٍّ من مولّدات الدلالة الضمنية على تعدّدها، فهي خاضعة - في الآن نفسه - لمعطيات اللغة وخصائصها من ناحية، وديناميكية الحوار والخطاب المتعلقة بالاستعمال ومقامه من ناحية ثانية، فبدت نظامية حينا ولا-نظامية أحيانا. وهنا تنفتح مجالات التأويل ومصادره، مما يجعل البحث في الدلالة الضمنية في الأقوال شبيه بمطاردة ظلّنا، نعتقد أننا نراه ونمسك به فإذا به، لالتفاتة منا أو حركة لا ننتبه إليها، يتراءى لنا في موضع آخر فيدفعنا إلى مطاردة جديدة.

في هذا المجال يتنزّل بحثنا عن المعاني الضمنية. وقدأوردناها جمعا لنبرز سمة التعدد والتنوع فيها؛ إذنفترض، خلافا لأغلب المهتمين بها، أنّها ظاهرة مسجّلة في النظام اللغوي في مستوى الأبنية المجرّدة. فهي مظهر لحركية البنية النحوية لا لحركية القول، وفق ما تبرزه الإشكالية التي يقوم عليها عملنا.

وتتنزّل فرضيتنا ضمن توجّه فكري عام لا يفصل بين الجهاز واشتغاله في الأنظمة اللغوية الطبيعية. وقد اخترنا الاشتغال عليها في إطار نظرية الإنشاء النحوي للكون، العرفانية الاجتماعية[2]، التي تمثّل الخلفية الفكرية لتوجهنا في معالجة قضية الضمني، والتي تناولناها بالنظر في النقاط التالية:

أولا. في مضارب التسمية:

.في مفهوم الضمني

.في مراتب الضمني

ثانيا.في البحث عن حركية القول وتوليده للدلالة الضمنية

.المقام مولّد للضمني

.المتقبل ودوره في تأويل المعنى

.دور اللفظ في التوجيه نحو الدلالة الضمنية

ثالثا.الضمني جناح الطائر الذي لم يظهر

.في فوضوية الدلالة

.في حركية الأبنية :

- التشارط
- الدورية

الخاتمة

2.في مضارب التسمية

1.2.مفهوم الضمني[3]

"تبدو الأقوال على هيأة وريقات تبنى فيها الدلالة من مجموعة من المكونات القولية" (أوركيوني، 1986، ص14)، بهذا وصفت أوركيوني/Orecchioni ما نقول مشيرة إلى التعدّد الدلالي بكلمة الوريقات المستعملة بمفهوم الطبقات المتراصّة التي يقوم عليها القول. وهي طبقات ظاهرة أو خفية، صريحة أو ضمنية؛ فنحن "لا نتكلم دائما بشكل مباشر" حتى لا نقول إننا لا نتكلم أبدا بشكل مباشر.

بهذه المقابلة بين أصناف الدلالات يعرَّف الضمني. فهو الدلالة المقابلة للصريح،[4] التي لا تقوم على حامل لفظي. وهو الدلالة الموجودة في القول بالقوة لا باللفظ لأن مقدرة القول الدلالية أوسعُ من حدوده اللفظية، وفي هذه المساحة الغائبة من اللفظ تتنزل الدلالة الضمنية.

هذا المفهوم يطرح جملة من الإشكاليات النظرية والإجرائية المتعلقة بحدوده، وبمراتبه وبمأتاه وبعلاقته بالقول المولّد له ومقامه... ولذلك تعدّدت أبعاده وتنوعت أشكاله، ففي المثال التالي:

(2) ما عندي إلا قلم.

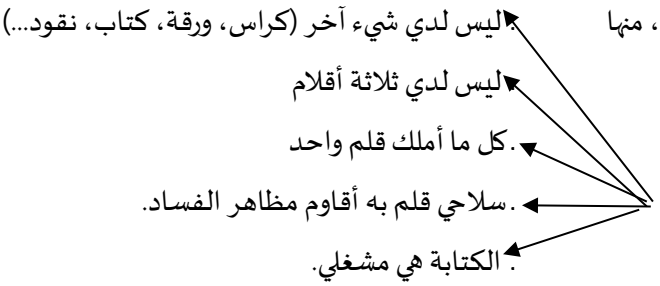

هي دلالات ضمنية لا نختلف حولها، ولا يمكن لأحدنا أن يقول إنها غير صحيحة أو غير مناسبة للقول الذي ترتبط به. لكن يمكنه أن يقول إنّ المتكلم لم يقصد هذا بل ذاك، و إنّ معنى قوله كان ....

إننا لا نختلف في اعتبار الضمني دلالةً غيرَ ظاهرة وغير موسومة لفظا، لكننا نختلف حول أنواعه لأنه متعدّد متنوّع. وتنوعه يظهر في الخطاطة التي تمثله والتي حدّدها التداوليون وتناقلوها لتمثيل الدلالة الضمنية.

2.2. في مراتب الضمني

إذا كنا نرى أن الضمني ينحاز عن لفظ القول ويتجاوزه، فإنّنا نعتبر كذلك أن درجات هذا الانحياز هو المعيار المعتمد في تصنيفها. فالضمني جمع، طرفاه الأساسيان المقتضى والمضمر (المعنى المهمت، المكنى عنه، الاستلزام..).

1.2.2المقتضى[5] le présupposé

يعرّف المقتضى بكونه "علاقة بين القول المعبّر عنه وما يتّصل به من معلومات وجب توفّرها بصفة مسبقة حتى يفهم القول"، فهو مكوّن دلالي له ما يشير إليه في البنية المنجزة. وقد بني تعريف الاقتضاء على اعتباره الخلفيات الاعتقادية المشتركة [6] بين المتكلم والمخاطب. ففي المثال التالي:

(3) زرت موسكو مع زيد

نجد أكثر من مقتضى منها←← (مرافقة زيد) إذا كنا نعني بقولنا زيارة موسكو

←← (زيارة موسكو) إذا كنا نعلم بأنني قمت بشيء ما مع زيد.

ونستند في ذلك إلى بؤرة القول التي تبنى بافتراض سؤال يستحضره المتكلم معتقدا أن مخاطبه قد طرحه، في ما تكون المعلومة الثانية من باب المشترك بينهما.

وإضافة إلى ذلك، حدّد اللسانيون مولّدات الاقتضاء، وركّزوا بالأساس على المكونات اللغوية في ضبطها وتحديدها. وهي مولّدات نحوية تظهر في التراكيب والأبنية المستعملة، أو معجمية تتعلّق بدلالة كلمة ومعانيها الأصلية والحافّة. ففي قولنا:

(4) خرجت ولمّا يعد زيد

←← إلى حدّ الآن لم يعد زيد

(5) من شجّعك على السفر؟

←←شخص ما شجعك على السفر

(6) توقّفت القواديس عن الدوران.

←← كانت قبل ذلك تدور.

وقد اختزلت أوركيوني هذه الخصائص في اعتبار المقتضى "شرط استعمال وعناصر من المحتوى" (Orecchioni، 1986، 36) في جمع بين منوالين: دلالي وتداولي. كما أدّى هذا الجمع بين زاويتي نظر للمقتضى إلى توسيع للمفهوم غابت بسببه الحدود الدقيقة للتعريف. ويبقى ثبات المقتضى في حالتي إثبات الجملة أو نفيها هو المقياس الأساسي لتحديد المقتضى.

أفضى هذا التوسّع في المفهوم إلى جملة من الاشكاليات، نذكر منها على سبيل المثال تعدّد الأنواع المتولّدة عن المقتضى التي تطلبت إعادة تصنيفها لمخالفتها - جزئيا أو كليا- للشروط الدالة على الجنس الجامع لها· ومنها ما ذكره قزدار حول المقتضى المتحقق والمقتضى المحتمل ، وارتباط الصنف الأول بالجملة في ما يرتبط الصنف الثاني بالقول والمقام الذي يولّده.

2.2.2.المضمر[7] le sous- entendu

" يمكننا في نفس الوقت أن نقول وألاّ نقول" (أوركيوني، 1986، ص349)، هكذا عبرت أوركيوني عن المعنى الضمني المتجاوز لحدود القول الداخل ضمن مقاصد المتكلم. هذا المعنى الضمني لا نجد في القول دليلا عليه على خلاف المقتضى. ففي قولنا مثلا:

(7) قلم رصاص.

إشارة إلى معان مختلفة بل مقاصدَ، كأن يمدّني أحدهم بقلم من الرصاص اعتقادا منه أنني أطلبه. وقد يتحسّر مستمع أو يسترجع منتشيا أحداث برنامج كان يتابعه. بل قد يعلّق آخر بأن هذا الصحفي الذي استحضر صورته في ذهنه، صاحبُ مقالات وقعُها كالرصاص في من توجّه له..وقد..وقد...هي إمكانيات في التأويل لا تحصى، لاستحالة حصر مقامات التلفّظ بها.

وقد ميّز ديكرو هذا الضرب من الضمني بشروط محدّدة تدقّقه وتميزه من المقتضى. فالمضمر يستدعي قصد القائل، وهو ليس حدثا عارضا أو هامشيا، وإنما وراءه تختفي نوايا المتكلم التي تحرّك فكر المتقبل وتحمله على إدراك ما تضمّنه القول من مقاصد، أخفاها القائل وحمل مخاطبه على كشفها. فالمضمر إذن يتعلق بالخطاب، ويرتبط بما تمّ التلفّظ به فيكون سببا له، أو نتيجة أو مقدّمة لفكرة عبّر عنها اللفظ، كقولنا مثلا:

(8) الساعة الآن منتصف النهار.

للتعبير عن انتهاء حصّة الدرس، أو حلول موعد الغذاء.. أو قولنا:

(9) أشعر بقشعريرة شديدة، أنا إذن مريض.

للإشارة ضمنيا إلى أن من علامات المرض الإحساس بالقشعريرة.

ويمكن تلخيص خصائص المضمر في المعادلة التالية حسب ما حدّده ديكرو:

[إذا قال المتكلم ق1 فهو يقصد ق2، والمخاطب مطالب بالوصول إلى نفس القصد انطلاقا من القول الأول].

وتتفرّع عن هذا الأصل الدلالي أصناف أخرى نذكر منها:

1.2.2.2.الإيعاز l'insinuation

الإيعاز صنف من المضمر، يتعلق باستعمال كلمة ما تحمل على إدراك المعنى الذي قصده المتكلم. ومن أمثلة ذلك ما نجده في هذا القول:

(10)اقترفت مرة أخرى قصيدة؟[8]

فقد استعمل المتكلّم، عن قصد، فعلا لا يتلاءم عادة مع المفعول المتعلّق به. وهو ما يوحي بمعنى لم يتمّ التصريح به بل حرّكه الاستعمال. فالمقصود هنا هو الإشارة إلى رداءة المكتوب وضعفه، وإلى اعتبار ما كتب جريمة في حق اللغة والقارئ. وهي معان قُصدت ولم تُقل بل أوحى بها الفعل باستعماله في غير سياقه. ولذلك نصنّف هذا الصنف من الضمني في منزلة بين الاقتضاء والمضمر، لأنه قام على دلالة اللفظ، لكنه بعيد نسبيا عن التصريح، مما جعله صنفا من الاستلزامات التي تحملنا على إدراك المعنى المقصود دون الإقرار به.

2.2.2.2.التلميح l'allusion

التلميح قول يحيل ضمنيا على وقائع خاصة يشترك في معرفتها المتخاطبان، فتكون قاسما جامعا بينهما من قبيل استعمال بعض الناس في ما بينهم كلمات يكنّون بهاعنآخرين يشتركون في معرفتهم.وهي بمثابة كلمة سرّتلمح للمشار إليه دون ذكره أو تعيينه. وقد يتعلّق الأمر بحادثة، أو موقف..يكتفى بالتلميح إليه دون تعيينه، وذلك لأغراض شتى هي نفسها أغراض المضمر، إذ هو الباب الذي يشمل كل هذه الفروع المنضوية تحته.

ومن الأمثلة المحدّدة لهذا الصنف من المعاني المضمرة، نذكر:

(11)أشعب يقرئك السلام.

والقصد إذا توجّهنا بهذا القول إلى مخاطب ما، هو التلميح إلى ما يُعرف به من طمع، وزيارات غير مرغوب فيها إلى موائد الآخرين. فالاسم "أشعب " يحمل هذه الدلالات الفرعية، ويحيل عليها دون أن يتحمّل المتكلّم وزر الإفصاح عنها.

مراتب الضمني، إذن، سلّم درجاته عديدة متشعبة خاصة في ما يتعلق بالمضمرالمرتبط بتأويل المخاطب غالبا وتكهّنه بنوايا مخاطِبه .. لذلك نكتفي بالمعاني المشتركة بين التداوليين، مما أورده غرايس في حديثه عن مراتب الضمني، وهي:

شكل1:تصوّر غرايس لمراتب الضمني

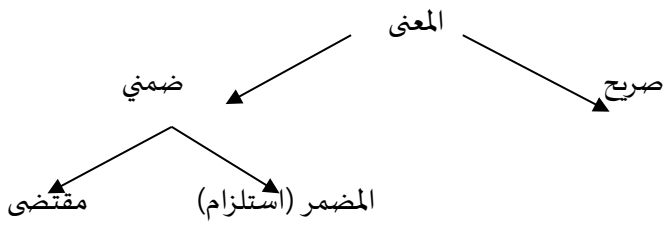

ونعتمد في التمييز بينها على نظامَيْ الزمان والضمائر كما فعل ديكرو، فنجد أن المقتضى ، باعتباره معطى مشتركا، سابق لحدث القول، مرتبط بضمير الجمع الحاضر لأنه معلومة مشتركة، وأما المكنى عنه فهو لاحق للقول موكول إلى المخاطب يؤوله ويستنتجه.

3. حركية القول وتوليد الدلالة الضمنية

أجمعت المناويل المنضوية تحت مسمى الاتجاه التداولي[9] على أنّ الضمني هو نتيجةٌ لعمليات ذهنية استدلالية تبدأ بالمنجز من الأقوال وإليه تنتهي. وتستدعي هذه العمليات الاحتكام إلى مقام القول أو إلى قوانين التخاطب أو أطرافه. ويضاف إلى ذلك المكوّن اللغوي ودوره في تحديد الدلالة الضمنية. ومهما يكن المولّد المعتمد لتأويل الضمني فإنه لا يخرج عن حدود القول مما يجعله وجها لحركيتِه. وقد حدّدنا صور حركية القول في بعض النقاط هي محور القسم الموالي من البحث.

1.3. المقام محرّك للقول

يعدّ المقام من أبرز آليات التحليل التداولي للمعاني المتضمنة في القول، وإليه يحتكم التداوليون لملء فراغ لفظي دال رغم غياب الحامل لهذه الدلالة. ويعزى هذا الاهتمام بالمقام إلى اعتمادهم على المنجز من القول، والتركيز على النظم في تأويله مما دفعهم إلى إيلائه أهمية،فهو:

- يكمّل النقص الناتج عن الدلالة المعجمية للبنية.
- ويعدّل الدلالة النحوية بدلالات حضورية حالية.

فالمقام هو الحيز الذي تتمثل فيه العلاقات بين المتخاطبين والأحداث والظروف الاجتماعية التي تؤطّر القول. وهو "الفضاء غير اللغوي للقول"(أوركيوني،1،76/1990) إذ يحتاج المتقبّل إلى معطيات من خارج اللغة لفهم ما يقوله المتكلّم، وخاصة ما لم يتلفّظ به.

ولما كان المقام متعدّدا[10] متنوّعا لا يمكن ضبطه وتحديده، فإننا نصنّفه تحت أنواع ثلاثة للإحاطة ببعض ما نسميه مقاما يتمثّل دوره في تحريك القول في اتجاهات شتى. هذه الأصناف هي:

. مقام الحضور

. مقام المعرفة المشتركة

. مقام الخيال

ففي المثال التالي:

(12) أهنِّئ عائلات المفقودين [11](في حوادث فيضانات).

حركة قولية قوية، تجلّت في جملة من ردود الفعل حول هذا القول، وقد ظهرت هذه المواقف في الأقوال متمثّلة في (الدعاء له أو عليه..) والأفعال (الإقالة من المنصب، الإرجاع إلى النشاط، الشتم..) والأحوال (السخط، التعاطف، الدعوة إلى التقيد بحدود العمل..) ومصدر هذه المواقف المتضاربة هو مقام القول، ومنطلقات كل طرف في التعليق على هذا القول. وهي منطلقات متنوّعة، متعدّدة أفضت بدورها إلى تعدّد في التأويل يكاد لا يحصر.

ولو غيّرنا مقام القول، كأن يكون مثلا حديثا عن الشهادة (والمقصود بذلك اعتبار وفاة هؤلاء الضحايا استشهادا كما فسّره البعض استنادا إلى عناصر مختلفة)، لتغيرت دلالته رغم ثبوت اللفظ.

والملاحظ أنّ ثبوت اللفظ لم يحصر الدلالة المقصودة بالقول، فكانت دلالاته الضمنية متحرّكة بفعل المقام المؤطّر له؛ إذ تتغيّر هذه الدلالات كلما تغيّرت مشاهد المقام الذي أنجزت فيه، وتلوّنت بألوان الصور التي تؤثثه.

2.3. متقبّل القول ودوره في تأويل الدلالة الضمنية

نركّز في هذه الفقرة على دور المتقبل لأنه محور العملية التأويلية. فالمناويل التداولية بمختلف اتجاهاتها تبحث عن إجابة للسؤال التالي: كيف يدرك المخاطَب مقاصد المتكلم؟ ما هي آليات تأويل المعنى، وتفكيكه؟

المخاطب هو الذي يؤوّل القول، يبني دلالته ويفسّره بمقتضى ما يحدّده المقام أو ما يلتزم به من قوانين وقواعد تفترضها المحادثة، أو كذلك بما لديه من قدرات توجّه التأويل وتحرّك القول، فيستحيل أقوالا دون أن تتغيّر بنيته اللفظية.

ويظهر دور المخاطب في تأويل القول في ما أقرّه غرايس، وذكره ديكرو، وجمعته أوركيوني من كفايات، وهي:

أ. مبدأ التعاون وأحكام المحادثة: رغم كون هذا المبدأ موجّها أساسا إلى المتكلّم بتحديد سبل استعمال الألسنة للتواصل، فإنّ المخاطب هو الذي يمسك بخيوط المحادثة ويوجّهها الوجهة التي أراد بمقتضى ما يتوافر لديه من معارف مشتركة، أو ما يحدّده

القول أو ما يعتقد أنّ المتكلّم قصده. ويقتضي هذا المبدأ أن يتعاون المخاطب مع مخاطِبه بالالتزام بأحكام المحادثة التي تبدو طوباوية تسقط عند أول اختبار لها، وهو إعراض أحد الطرفين عن التعاون في المحادثة مع غيره فتضيع - في حركة غير متوقعة- مقاصد القول وقد تصل إلى ما لا يُتوقّع من ردود الفعل.

ب. **قوانين الخطاب، أو المكوّن البلاغي:** أقرّ ديكرو، صاحب هذا المقترح، بصعوبة احتساب معنى القول باعتبار ما ينتج عن عملية التخاطب الفعلي انطلاقا من تعامل دلالة الجملة مع المعطيات المقاميّة. وتعود هذه الصعوبة إلى تعدّد العناصر التي تتدخّل في عملية التأويل اللغوية منها والمقامية، وهو ما حتّم الاستعانة بقوانين للخطاب كانت وجه حركيته. فهذه القوانين الرابطة بين مكوّنين تضطلع بدور شبيه بدور التحويلات في النظرية التوليدية، ففي قولنا التالي الممثل لقانون الإخبار كما حدّده ديكرو

(13) جاء زيد فقط.

تعبير عن معان مختلفة تبدأ بما دلّ عليه اللفظ صراحة : لم يأت غير زيد

وتعبّر- بناء على مقتضى القول- على أنّ آخرين لم يأتوا

وتستلزم استنادا إلى قانون الإخبار أن

- قد يأتي آخرون

ج. **كفاءات المخاطب في تأويل الضمني:** وهي "مجموع الوسائل القولية الموظّفة لضمان نجاح التواصل، المتعلقة بالقواعد المنظمة للتداول في الكلام بين طرفين" (Orecchioni، 1986، 30/1).

تصنّف هذه القدرات إلى أربعة أنواع، هي القدرات اللغوية، والموسوعية والمنطقية والبلاغية .التداولية. والملاحظ أنها موجّهة إلى المخاطب القائم بقراءة القول وتأويله والتفاعل معه إيجابا أو سلبا بالاستعانة بما في القول أو ما يؤطّره من معلومات. وهي ملَكات تتدرج من أكثرها وضوحا، وهي الملتصقة بلفظ القول، وصولا إلى ملكة لا حدّ لها ولا سمة تميّزها، وهي الملكة التداولية التي تستوعب كل شيء.

ورغم هذه الصبغة الإطلاقية لملكات المخاطب التأويلية، فإنه ينطلق في كل الحالات من لفظ القول الذي بلغه. فللمكوّن اللغوي دور أساسي في توجيه التأويل وتحديد بعض مقاصد المتكلم.

د. **دور اللفظ في التوجيه نحو المعاني الضمنية:** يُعتبر ديكرو أبرز من يمثل هذا التوجه في تأويل الأقوال من التداوليين. فهو يقرّ بأننا لا نستطيع معالجة الأقوال بتجاوز لفظها، ودون الوقوف عند بنيتها اللغوية الحاملة للدلالة، وهو ما سمّاه المكوّن اللساني في مقابل المكوّن البلاغي. كما يقرّ بأن العناصر المعجمية في القول أو التركيبية ذات دور في ضبط صنف من الضمني

وهو المقتضى. فهي من مولّدات الضمني استنادا إلى جملة من العناصر المعجمية كالصفات والمسوّرات والظروف... أو بالأبنية النحوية كبنية الشرط أو النعت أو الحصر...

ورغم هذا الإقرار بدور الأبنية اللغوية في تحديد الضمني، ورغم كونها تبقى مرتبطة ببنية القول الآنية وبلحظة تحقيقها، وتستوجب الاحتكام إلى مقام التلفّظ للإفصاح عن الضمني فيها، تبدو الدلالة متعالية تعاليا لا يسمح بتبيّن سماتها اللغوية حتى لا نقول "أشباحا غيبية"، إذ تبدو منفصلة عن سياقها، سابحة في فضاء لا قرار له.

4. الضمني، جناح الطائر الذي لم يظهر

نستعير من الشريف[12] هذه الصورة لنرسم من خلالها صورة أخرى للضمني. هي صورة الأبنية النحوية المتحرّكة. وفي حركتها يظهر الضمني الذي لم يعد في عرف التداوليين - لكثرة ما قيل عنه ولتعدّد الآليات المفسّرة له- دلالة خافية، خافتة مضمّنة في الأقوال، رغم أنّه جزء من فوضى الدلالة.

1.4. فوضى الدلالة

الفوضى في تعريفها العلمي[13] البسيط توليد النظام الرياضي لعدد لامتناه من الامكانيات، وهي في بعدها الفلسفي[14] نظرية جعلتنا قادرين على التعامل مع نظم لا-خطية بطريقة أفضل.

والدلالة، بِسِمَتِهَا الرياضية والفلسفية، ظاهرة فوضوية لا تحصر. فالقول الواحد يمكن أن ينفتح على إمكانات تأويلية لامحدودة يولّدها القول، تتضاعف بتعدّد المتكلّمين والمتقبلين وبتنوّع ظروف القول. وهي دلالة لا-خطية على خلاف ما بيّنه ديكرو بجعلها وليدة تسلسل تصاعدي بين مكوّنين لغوي وبلاغي.

وفوضى الدلالة ناتجة عن حرية التأويل بالاعتماد على القول ذاته، أو على ما يدركه المتقبّل من مقاصد مخاطبه أو ما يدفع إليه مقام القول.. مما يجعل حدوده فضفاضة زئبقية. بل إن مظاهَر الفوضى تتدعّم بالبحث في ما يولّد هذه الدلالة: أهو المتكلّم؟ أم هي مرتبطة بتأويل المخاطب؟ أم هي من شأن اللغة عامة؟ وهل هي من مقتضيات القول أم تتجاوزه؟

إنّ اللفظ المحدود لا يمكنه أن يحصر من الدلالة إلا جانبا فيُظهره، لكن تبقى جوانب كثيرة منه خارجه، تترابط فيما بينها بعلاقات تتيح للمخاطب مجالا تأويليا واسعا، اعتقد التداوليون أنه مما يتيحه المقام، وأنه المبرّر للحديث عن دلالة ضمنية خارج حدود اللغة . هذه العلاقات هي التي جسّمت حركية الدلالة وبيّنت أنه بالإمكان أن نعبّر عن التشارك المعنوي باختلاف بنيوي.

2.4. في مفهوم الحركية[15] ومظاهرها

يمثل مفهوم الحركية الخيط الناظم الرابط بين أبنية نحوية متنوّعة،[16] وهي فكرة مرتبطة باعتبار النظام النحوي ليس علاقات جامدة وإنّما هو "نظام متحرّك وحركته سابقة للتخاطب" (الشريف،1، 182/2002). فالحركية هيمبرّر العلاقات التي نلاحظها بينالأبنية كالعلاقة بين بنيتي النفي والإثبات، أو الأمر والنهي، أو الشرط وغيره من الأبنية التي تخالفه شكلا وتتفق معه دلالة.

وترتبط الحركية بالعلاقات بين الأبنية مجرّدة قبل أن تُعجّم، وهي علاقات ناتجة عن تشابه بينها، وتبادل للمواقع دون الإخلال بالمعنى الذي تحمله. هذه الفكرة أساس النظرية التي اعتمدناها خلفية لبحثنا، وهي نظرية الإنشاء النحوي للكون[17] التي تذهب إلى أنّ الأبنية المجرّدة من اللفظ تحافظ على دلالتها، بل إنّ طاقتها الدلالية المحتملة تبدو ثريّة مولّدة لغيرها من الدلالات. فالدلالة تنتج عن التعامل بين الأبنية التي "تثيرها ولا تحملها " (الشريف،176،2002)، وهي أبنية تتعالق بشكل دوري لا خطي، وهو ما يجعلها علاقات متشابكة متداخلة لا تظهر لها بداية ولا نهاية. ولا يعني هذا الاتساع الدلالي أنها أبنية فضفاضة عشوائية لا نجد لها حاملا إلا ما أسعفنا به مقام القول، وإنما هي نتاج عملية ذهنية "تعيد العلاقات النحوية ولا تبتدعها" (الشريف،2002، 1/ 346)، وهي عملية تقوم على "تشارط" بين الأبنية وتعامل بينها يكوّن دلالات مشتركة ومختلفة.

والحركية الناتجة عن تشابه الأبنية فكرة قديمة جدا نجد في كتاب سيبويه إشارات إليها من قبيل قوله: "وذلك قولك الضارب زيدا فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا وعمل عمله (...) وقد قال قوم من العرب تُرضى عربيتهم هذا الضارب الرجل شبّهوه بالحسن الوجه وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنّه اسم وقد يجرّ كما يجر وينصب أيضا كما ينصب، وقد يشبّهون الشيء بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله." (سيبويه ت 180هـ،18/1)

كلام صيغ مما سمعه سيبويه من كلام العرب واستنتجه منه، فدوره إذن هو الملاحظة والاستنتاج ووصف ما يقوم عليه نظام اللغة وما هو من طبيعة هذا النظام.

هذه الفكرة كانت كذلك أساس المناويل اللسانية التي قاوم أصحابها سمة السكون في مناهج دراسة الظاهرة اللغوية المهتمة بالشكل دون المعنى، ومن أمثلة ذلك فكرة التحويل التي أعادت الاعتبار إلى المعنى بعد أن أقصته البنيوية وأخرجته من نظام اللغة، والتي سعت إلى استيعاب العلاقات البنيوية على أساس دلالتها، أو فكرة البنية العميقة، أو الإسقاط المقولي . وكذلك فكرة الحالات الإعرابية لفلمور القائلة بتشابه هذه الحالات في مختلف اللغات، مما يجوّز جمعها في جدول، وترتيبها ترتيبا متدرّجا يمكّن من ربط الدلالي بالإعرابي، بربط أعلى حالة إعرابية بأعلى وظيفة إعرابية. وقياسا عليها تنتظم بقية الحالات.

1.2.4. مفهوم التشارط[18]

يبيّن الشريف (الشريف، 2002، ص 659) أنّ التشارط مكوّن لاسترسال بنيوي. وهو مظهر لانتظام الأبنية مواز لانتظامها في الكون الخارجي، فاللغة أيضا تقوم على علاقة شرطية تربط بين وحداتها البنيوية. فإذا قلنا:

(14) تقابل الفريقان.

فإنّ المقصود يوافق: قابل الفريق "أ" الفريق "ب"، وقابل الفريق "ب" الفريق "أ". فالبنية التي انطلقنا منها تقتضي هذه الحركة المزدوجة التي اختزلت الحركة الخارجية التي يحددها المقام

وتقوم الحركية بين الأبنية في المنوال الذي نحتكم إليه، على أساس شرطي هو وجه العلاقة الرابطة بين هذه الأبنية، فإذا كانت البنية (س)، كانت البنية (ص). وإذا قلنا :

(15) لم يعد زيد إلى حدّ الآن.

أمكن أن نقول كذلك، ←←← قد يعود بعد قليل

←←← عاد أخوه

←←← أنفي عودة زيد الآن

←←← ننتظر عودته

لأن بنية النفي (لم + يفعل..) تقتضي إحدى هذه الدلالات الضمنية التي تتجسّم في أبنية أخرى.

وهذه العلاقات دورية لا-خطية ذات اتجاهين. فكلّ مثال مما ذكرنا حول نفي عودة زيد يمكن أن يفضي إلى القول الأول نفسه الذي صدر عنه؛ إذ تترابط الأبنية على أساس دائري مسترسل سمّاه الشريف مبدأ التشارط المولّد للمعنى. هذا المبدأ يؤكد فكرة الدوران بين الأبنية ذات الجذور النحوية كما بدت عند سيبويه (تقليب الأبنية النحوية) ومن قبله عند الخليل (الدائرة العروضية).

إنّ تواتر هذه الدلالات في جمل أخرى وفي سياقات تخاطبية متنوعة، يقتضي أن نعتبر أنّ المحرّك الأساسي للدلالة لا يقف عند حدود المقام ولا يرتبط بالمتكلّم الفرد. وهو يتجاوزه إلى خصائص نظامية أعمق،يستوعبها النظام النحوي الواسع فيتكهّن بدلالات مختلفة يحدّدها المقام. فالمثال (12) أفرز دلالات متنوعة يفسّرها التداوليون باختلاف مقامات التلفّظ بها، وهي نتيجة لعلاقات نحوية خفيّة بين أبنية كل مقتضى منها.

وبهذا التصوّر يكون التشارط صورة لارتباط الأبنية بعضها ببعض، يبيّن أن ما خفي منها في علاقة بما أنجز، ويقدّم الدلالة الضمنية في صورة جناح الطائر الذي لم يظهر رغم وجوده. وعدم ظهوره دفع بالباحثين عن المعنى في الأقوال المنجزة نحو المقام يتمّمون بواسطته ثقوب القول مما يجعل المعنى واقعا خارج الأبنية اللغوية.

فالضمني إذن بنية مجرّدة لم تتحقّق بالإنجاز، وهو دلالة ما أنجز. بذلك لا يرى الشريف فرقا بين الضمني والصريح، فهما بنيتان مجرّدتان، ظهرت إحداهما ولم تظهر الثانية. لكن عدم ظهورها لا يخرجها من نظام الأبنية النحوية المحدّدة بها فكان الضمني صورة لحركية البنية.

3.4. التعامل بين الأبنية مولّد للدلالة الضمنية

1.3.4. مقولة الجعلية وبنيتها الاقتضائية

ترتبط دلالة الجعلية بالأفعال المتعدية، وهي "ما تجاوز فيها الفعل الفاعل إلى محلّ غيره، وذلك المحلّ هو المفعول به" (ابن يعيش،295/4). ولهذه المقولة في اللغة خصائص تركيبية ودلالية تبرز مقتضياتها انطلاقا من المحلاّت الإعرابية التي تتطلّبها.

وتتجلى مقولة الجعلية خاصة في الجمل التي تبدأ بفعل متعدّ إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. وهو في أصله فعل متعدّ إلى مفعول واحد أو مفعولين، ولمّا أضيفت إلى صيغته ألف، احتاج إلى مفعول جديد.

ففي الأمثلة التالية:

(16) فهم الولدُ الدرسَ.

(17) أفهمتُ الولدَ الدرسَ ↔ جعلتُ الولد يفهم.

(18) فهّمتُ الولدَ الدرسَ ↔ جعلتُ الولد يفهم.

نلاحظ تغيّرا في صيغة الفعل، تمثّل في زيادة الألف. وهو تغيير انجرّ عنه بدوره تغيّر في مستويْ الدلالة والتركيب. فقد تحوّلت بنية الجملة من [ف+فا+مف] إلى صورة جديدة، هي [ف+فا+مف1+ مف2] بزيادة محلّ في بنيتها هو محلّ متحمّل الحدث أو الضحيّة[19]. وقد رافق هذا التحوّلَ التركيبي تحوّلٌ دلالي يلخّص في عبارة الجعلية. والأفعال التي تعبّر عن الجعلية (معنى الجعل والتعريض على حدّ عبارة سيبويه في الكتاب، ج4/55-67) عند النحاة العرب هي التي تتعدّى بزيادة همزة إلى صيغتها [أفعل] أو بتضعيف عين الفعل [فعّل].

في هذين المثالين، بدا الفعلان في (11) و (12) قاصريْن عن تأدية المعنى المقصود من المتكلم، وهو ما استوجب إضافة محلّ جديد هو محلّ المفعول به الثاني. وبمقتضى هذه الإضافة، عُدّت البنية اختزالا لجملتين منفصلتين تؤوّل الأولى بـ [فعل فاعل شيئا] وتؤوّل الثانية بـ [جعل الجاعل]. ومجموع هاتين البنيتين يكوّن "بنية إطنابية هي [جعل الجاعل المجعول يفعل شيئا]" (الزّناد، 2005، ص536)

إنّ هذه البنية الجديدة المنجزة، تعوّض في واقع اللغة بنيتين بينهما علاقات اقتضائية. وهما بنيتان تكثّفتا في صيغة الفعل (أفعل) أو (فعّل). بنيتان مختلفتان متكاملتان في دلالتهما. فالأولى هي بنية تركيبية حدثية صورتها هي [فعل الفاعل فعلا]، أمّا الثانية فمضمونها اقتضائي جعليّ يتحوّل بموجبه الفاعل الأصلي إلى مفعول أوّل لفعل الجعل، ويكون مفعول البنية الحدثية مفعولا ثانيا له. يتبيّن لنا من خلال هذا النموذج أنّ الدلالة "علاقة بين بنيتين وليست مضمونا قابلا للتشكّل باللفظ المنطقي" (الشريف، 2002 ص،157). هاتان البنيتان متغيّرتان، متحرّكتان في اتجاهين مختلفين. فقد تتوسّع البنية فتقتضي محلاّت أخرى، وتنتشر عناصرها إذ تضاف إليها موضوعات جديدة يطلبها الفعل. وقد تنحسر محلاّتها وتنخزل، فتفقد بعض الموضوعات التي يتطلّبها الفعل. ففي المثال التالي:

(19) أثقلت المرأة ↔ صارت ذات ثقل ← لم تكن من قبل ذات ثقل.

تحمّل الفاعل في البينة النحوية وظيفتين دلاليتين، هما المنفّذ والمتقبّل للحدث بعد أن كانتا منفصلتين. وقد رافق دلالةَ التحوّل في البنية النحوية أيضا تحوّلٌ زماني يظهر في الصيغة التالية:

صارت ← لم تكن.. ↔ صارت المرأة ذات ثقل [زمن إنشاء القول] ← لم تكن ذات ثقل [ما قبل زمن إنشاء القول]

إنّ ما تقتضيه البنية النحوية للجملة القائمة على فعل يفيد معنى الجعل، يؤكّد سمة الحركية التي سعينا لإبرازها من خلال هذه النماذج. فهي أبنية مكثّفة تقتضي أبنية لم يسمها اللفظ. وهي ناتجة عن حركتين متقابلتين سماهما الشريف الانتشار والانخزال.

فالفعل يقتضي تركيبيا فاعلا وأحيانا مفعولا. فإذا ما كان من الأفعال الدالة على معنى الجعلية توسّعت بنيته لتقتضي مفعولا أو أكثر في حركة انتشارية توسّعية. وهي حركة دلالية لا تظهر إلا عبر أبنية تركيبية مقتضاة. وإذا كان الفعل مما يدلّ على معنى المطاوعة، انحسرت بنيته التركيبية، فيختزل الفعل فيها وظيفتيْ الفاعل والمفعول، ليدل على المنفّذ للفعل والمتحمّل له في نفس الوقت.

إنّ بنية الجمل القائمة على أفعال تفيد معنى الجعل، نموذج دقيق لإبراز سمة الحركية في البنية النحوية، ولا سيّما في الأبنية المضمّنة فيها. فمقتضيات هذه الرؤوس الوظيفية، أبنية لم تظهر بالفعل لكنها موجودة بالقوّة، وهي ناتجة عن حركة دائرية للأبنية شبيهة بحركة الكواكب في مجرّاتها، فمتى ظهر أحد جوانبها في مكان اختفى الثاني دون أن يندثر. فيكون وجها أول لورقة واحدة تقوم ضرورة على وجهين لا يلتقيان رغم تقاربهما.

2.3.4. دورية الأبنية النحوية

تبيّن لنا من خلال النموذج السابق، ما تقوم عليه الأبنية النحوية من علاقات مجرّدة سواء أكانت أبنية منجزة أم ضمنية. وهي علاقات تؤكّد ما سعينا إلى إبرازه من خلال هذا البحث، ونعني بذلك الحركية. فكلّ بنية تستدعي أخرى وتتّجه نحوها وتكوّن معها شبكة علائقية نظامية أساسها الحركة. هذه العلاقات هي الدلالة ذاتها،[20] وهي متحرّكة بشكل مجرّد في اتجاهات مختلفة، فكل بنية تشترط أخرى سواء أكانت منجزة أم ضمنية. والأبنية بصنفيها المذكورين راسخة في النظام اللغوي.

بهذا التصوّر تكون الدلالة منتجا نظاميا بالأساس، تحصل عن طريق حركية الأبنية و"دورانها التكراري [21] في مواضع مختلفة. هذا الدوران حاصل في النظام اللغوي، يظهر جزئيا في مستوى الإنجاز، وهو ما يؤكد أنّ البنية المنجزة ليست إلا أحد أوجه الدلالة الحاصلة المستعملة من مخزون راسخ في النظام.

إنّ القول بدوران الأبنية في مستوى النظام لا يستقيم إذا انتفى مبدأ العلائقية الذي اقترن بها، فدلالة البنية تتحدّد بمقابلتها ببنية أخرى. ولتوضيح ذلك نعتمد على هذين المثالين:

(20) لوعدلت لأمنت ↔ لم تعدل + لم تأمن

(21) صار ماء الجدول ثلجا ↔ لم يكن كذلك من قبل.

في المثال (20) ترتبط البنية [لم + فعل ماض] الدالة على معنى الامتناع، بأخرى هي [لم + فعل مضارع]. وهي بنية موجودة بالقوة لا بالفعل، إذ أنها لم تنجز فعليا، وغيابها اللفظي لا يجعلها غائبة في النظام اللغوي، واقتضاؤها مرتبط بعلاقتها بالبنية المنجزة التي تحرّكت نحوها وحرّكتها حسب منطق العلاقات بين الأبنية.

أما المثال (21) فقد شارطت فيه البنية المنجزة [صار (..)..] بنية أخرى هي [كان (..)..] غائبة لفظا، والمقابلة بينهما هي التي ولّدت الدلالة. ففي غياب الواحدة لا يكون للثانية معنى إذ إنّ دلالتها مرتبطة أساسا بهذا البعد العلاقي النظامي بين الأبنية.

إننا لا نأمن لاعتبار الدلالة كائنا خارجيا نملأ به البنية، وإنما نرى أنها هي التي تنتج النظام. ويرتبط هذا التصوّر بحركية الدلالة الناتجة عن علاقتها بالأبنية في مستويات تجريدية عليا.وهو موقف يخالف الاتجاه التداولي الذي يحصرها في ما تحدّده بنية القول المنجزة الساكنة. هذه الحركية هي الوجه المفسّر لدوران الأبنية وحركيتها المسيطرة على فوضى الدلالة.

5.الخاتمة

كان منطلقنا في هذا البحث سؤالا أوّليا بسيطا هو: هل نجد مبررات بنيوية داخلية تمكّننا من الانتقال من معنى إلى آخر، أم هي حركة دلالية اعتباطية نشأة وتأويلا؟

هذا السؤال حدّد الخلفية الفكرية النظرية التي اشتغلنا في إطارها، وهي ثنائية اللفظ والمعنى. وهو إطار يستوعب اهتمامنا بتفسير اشتغال النظام الدلالي التركيبي للغة، ويحدّد الدلالة انطلاقا من ثلاثة مستويات هي:المستوى النّظاميّ الإعرابيّ المجرّد والمستوى النّظميّ، والمستوى التداوليّ البلاغيّ.

وضعنا هذا التعدّد في مستويات ظهور الدلالة أمام اختيارات مختلفة التوجهات. أوّلها هو رأي التداوليين الذين يعتبرون الاستعمال اللغوي المتغيّر والكلام الفردي المتمثل في الأقوال الملقاة في المقامات غير المتناهية هي المعبّرة عن مقاصد المتكلم. وثانيهما ينطلق من ثوابت الجهاز النحوي ومن كليّاته النّظاميّة المجرّدة المتناهية، ليبحث في النّظام العامّ للّسان عن أبنيته المجرّدة المجسّمة للمقاصد التي لم تقل.

إنّ اختلاف التصوّرات حول مظاهر الحركية في المعاني الضمنية يعود إلى ما يعلّق به كل باحث أصول هذه الحركية. فهي في عرف التداوليين مرتبطة بالأقوال وظروف إنجازها وتغيّر الأطراف المشاركة فيها. أما في تصوّرنا الذي اهتممنا به في هذا البحث، فهي مرتبطة بالأبنية الذهنية المجرّدة التي اختزلت وضعيات قولية واختزنتها وحوّلتها إلى أبنية موجودة بالقوة لا بالفعل، وغيابها عن المنجز من الأقوال لا يعني غيابها عن الذهن المخزّن لها. فهي نتاج حركية ذهنية متحكّمة في مقولات النحو في المستوى التصوّري.

إنّ المعاني الضمنية عند التداوليين مرتبطة بآن القول، فهم يقتطعون في النظر إليه لحظة التلفّظ به دون أن يأخذوا بعين الاعتبار حركته الزمانية وعلاقاته بأبنية أخرى لم يتمّ التلفّظ بها. وهو تصوّر للقول أسهم في تثبيت فكرة سكونية اللغة، وغيّب سمة الحركية فيها حسب ما نذهب إليه. وقد أكّد محمد صلاح الدين الشريف هذا الرأي باعتباره أنّ النظام النحويّ ليس مجموعة من العلاقات والمنظومات الجامدة. وإنّما هو نظام متحرّك، وحركته سابقة للتخاطب، بل لو لم يكن كذلك لَمَا استوْعبَ حركيّة القول. فإن كانت النظريات النحويّة، أو بعضها، غير مصوّرة لهذه الحركة لسيطرة التصوّر السكونيّ عليها، فذلك دليل على عدم قدرتها على وصف اللغة.

إذا كنا نقرّ بأنّ الدلالة فوضى تستعصي عن الضبط والتحديد، فإننا نؤكّد أنّ البحث الدقيق في خصائصها يقتضي النظر في ما يولّدها من قواعد، ويتجاوز المستوى السطحي الباحث في القواعد التي تحصرها انطلاقا من أقوال آنية لا تمثّل بأية حال اللغة إلا جزئيا. وهو ما يفضي إلى النتائج التالية:

- الحركية تظهر في إمكانية الانتقال من بنية إلى أخرى لوجود علاقة رابطة بينهما، وهو وجه تماسكها داخل النظام النحوي.
- كل بنية تستدعي أبنية أخرى قد تدخل حيّز الاستعمال وقد تبقى غير معجّمة، وهذه العلاقات بين الأبنية هي وجه حركيتها الدائرية.
- الدلالة ، ضمنية كانت أم مصرّح بها،هي نتاج مسار تتفاعل فيه أبنية اللغة مع محيطها الخارجي، فتختزن الوقائع وتعيد إنتاجها، فتكون موجودة بالقوة رغم غياب الحامل اللفظي لها.

الهوامش

(1) انظر في ذلك الشيباني (محمد) 2015 ، الشكيلي (بسمة)2014.

(2) يعرّفها صاحب النظرية بقوله "الإنشاء النحويّ للكون، وخزلها[إنك]وتُقرأ» إنكاف« ،نظريّة لغويّة ذات أبعاد أنتروبولوجيّة ثقافيّة، تقوم على اعتبار اللغة تطوّرا بيولوجيّا في المعالجة الجماعيّة للمعلومات الطارئة على النوع في المحيط، فهي أساس العرفان الجماعيّ المكوّن للثقافة ولتطوّر الإنسانيّة في هذا المجال عبر صراع الألسن والحضارات. إذن فهذه النظريّة من حيث بناء الجهاز النحويّ تقوم على مستوى مقولي بسيط أساسه بنية حدثيّة مؤسّسة على قيمة وجوديّة موجبة سالبة، منها تتولّد الروابط الواويّة وتتولّد المقولات الثريّة ذات الثراء التصوّري كالظرفيّة والفاعليّة والعلّيّة وغيرها، ومنها تتولّد الأبنية اللفظيّة التأليفيّة الاشتقاقيّة المعجميّة والتحليليّة الإعرابيّة .وهذا جهاز تعامليّ صانع للثقافة بقوّة العمل اللغويّ في مجال العقائد والمعارف والمهارات .وبناء عليه، تحاول النظريّة تفسير حركة التاريخ باعتبارها مجالا ماديّا فضائيّا زمانيّا فيه المادة الحيّة، أي الجهاز العصبيّ، يستعمل المادة المجرّدة، أي اللغة، للسيطرة على المحيط المادي".

(3) الضمني موضوع بيني اشتركت في الاهتمام به مباحث مختلفة في أزمنة مختلفة. وقد نال التوجه اللساني النصيب الأكبر في دراسته. فتنوع المقاربات اللسانية التي اهتمت به يضاهي تنوع الاختصاصات التي عالجته، لذلك تعددت تعريفاته بتعدد زوايا النظر إليه.ومن التداوليين الذين اهتموا بالضمني وخصصوا لدراسته مصنفات كاملة، نذكر كربرا أوركيوني، "الضمني " 1986. وقد كان حضوره عند غيرها أساسيا يظهر في الاهتمام بأنواعه أو بآليات تأويله..، والضمني هو الموضوع الأساسي للتداوليين.

(4) نستعمل عبارة "الصريح" لترجمة l'explicite حسب ما تمّ استعماله في ترجمة القاموس الموسوعي للتداولية (ترجمة مجموعة من الأساتذة الباحثين بإشراف عزّ الدّين المجدوب، المركز الوطنيّ للترجمة – دار سيناترا، تونس 2010).

(5) للمقتضى تعريفات عدة تتحدد بوجهة النظر التي يختارها الدارس له، فمنها التعريف ذو المنحى المنطقي، ومنها التعريف ذو المنحى التداولي.. لمزيد التوسع انظر الهمامي 2013. وقد اخترنا في بحثنا الانطلاق من التعريف التداولي لأنه الأقرب إلى إبراز فكرتنا في هذا العمل القائمة على ضبط أساس مختلف لهذا الصنف من الدلالة الضمنية

(6) الاقتضاء مفهوم متسع يظهر بصور متنوعة في المباحث المتنوعة، بل هي أجزاء منه مجموعها يمثل هذا المعنى الذي لم يقل، ومن ذلك نذكر مفاهيم المعرفة المشتركة mutual knowledge، المعرفة الخلفية knowledge background وقد ذكر (Lee,2001,22) عددا منها.

(7) ترجم مصطلح sous – entendu بطرق متنوعة، منها "المضمر" (حمادي صمود) و"التلميح "(القاموس الموسوعيّ للتداوليّة، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف عزّ الدّين المجدوب، المركز الوطنيّ للترجمة – دار سيناترا، تونس 2010)، و"المكنى عنه. وقد اعتمدنا في هذا البحث المصطلح الأول لدلالته القريبة من المقصود بالكلمة المنطلق.

(8) هو ترجمة للمثال الذي ذكرته كربرا أوركيوني لتفسير هذا الضرب من الضمني (46/1986)

(9) بيّن محمد صلاح الدين الشريف في "تقديم عام للاتجاه البراغماتي" ضمن "أهمّ المدارس اللسانية" (1986) أنّ هذا الاتجاه حصيلة روافد متعددة تأخذ من علوم كثيرة مثل: الأنتروبولوجيا وعلة الاجتماع والمنطق والفلسفة. وأسهم في إثرائه أعلام كثيرون مثل: مالينوفسكي، وهايمس صاحب القول بالقدرة التواصلية، وغرايس وأوروكيوني بأعمالها حول قوانين المحادثة، وغيرهم..

(10) جاء في المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، أوزوالد ديكرو و جان ماري شافار ترجمة حمادي صمود وعبد القادر المهيري أنّ "مقام الخطاب هو مجموع الظروف التي يقع فيها التفلّظ (الكتابي أو الشفاهي) ..نفهم من هذا في آن واحد المحيط الفيزيائي والاجتماعي الذي يندرج فيه الملفوظ، والصورة التي للمتخاطبيْن عنه، وهويّة هذين الأخيرين، والصورة التي يتصوّرها كلاهما للآخر (بما فيها ما لكليهما من تمثّل لما يفكّر فيه شأنه) والأحداث التي سبقت التلفّظ (خاصة العلاقات التي كانت قائمة من قبل بين المتخاطبين، وتبادل الكلام الذي يندرج فيه التلفّظ المعنيّ)"

ولمّا كان المقام من أهمّ العناصر التي بنى عليها التداوليون تحليلاتهم للقول، وهو مفهوم زئبقي لا يكاد يحصر، فإننا حاولنا جمع المشتت من الأفكار في التفريعات الثلاثة المذكورة للسيطرة على هذا التنوّع، ولضبط الاتجاه التداولي الذي يتبنى كل صنف منها.

(11) جاء هذا الكلام على لسان أحد المسؤولين السياسيين على المنطقة المنكوبة في استجوابه حول هذه الكارثة البيئية، وتعليقا على وجود ضحايا للفيضان.

(12) وردت هذه الصورة عند الشريف في سياق شرحه لفكرة التشارط؛ ،إذ يعتبر أنّ "الاقتضاء من حيث هو دلالة لما قيل ليس إلا بنية أخرى في علاقة ببنية ما قيل منذ كان النظام نظاما" (1،2002/ 186)

(13) نظرية الفوضى هي فرع من فروع الرياضيات (أحيانا الميكانيك) تهتم بدراسة خصائص الأنظمة المحددة أو الحتمية التي تعتمد في سلوكها على مجموعة من الشروط الابتدائية مما يجعل دراستها أمرًا معقدًا نوعًا باستخدام أدوات الرياضيات التقليدية. يستخدم الرياضيون نظرية الفوضى لنمذجة هذه الأنظمة بطرقٍ مختلفةٍ بهدف الوصول إلى توصيف رياضي محدد عنها وعن سلوكها اعتمادًا على كافة الشروط الابتدائية الممكنة .

(14)تبيّن نظرية الفوضى أنّ الحركات التي تبدو عشوائية هي حركات منتظمة تسير في مسارات محددة ومنظمة. بمحاولتها الوصول والكشف عن النظام غير الظاهر والمرئي للعيان وتسعى لوضع قواعد لدراسة الظواهر والأحداث والحركات في ضوء هذه القواعد.

(15) للتوسّع في هذه الفكرة يمكن العودة إلى كتاب "حركية المعنى النحوي"، المنجي العمري، دار كنوز 2019.

(16) تقدّم مدرسة القلوسيماتيك تصوّرا حركيا للبنية، وقد بدأت هذه الفكرة في التبلور مع يلمسلاف حين استبدل التصوّر التقليدي الساكن للعلامة اللغوية بتصوّر حركيّ يعتمد على مسار من البناء السيميائي للمدلول في علاقته بالدال. يتدعّم هذا الموقف بتصوّره للبنية المخالف لما أقرّه دي سوسير، فهي عنده بنية حيوية تربط العناصر السيميائية المتفاعلة وتوزعها على فضاءين هما فضاء الشكل وفضاء المادة. ومن خلال ما يحدث بينهما من علاقات يظهر في مستوى الرموزنقاط ارتكاز حركية هي المقياس لتحديد المعنى.

انظر في ذلك بوندي (2008) يلمسلاف والوظيفة السيميائية Bondi (2008): “Hjelmslev et la “fonction sémiotique

(17) انظر كتاب "الإنشاء النحوي للكون "بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، محمد صلاح الدين الشريف، 2002، منشورات الجامعة التونسية. وكذلك مدخل إلى نظرية الإنشاء النحوي للكون، شكري المبخوت، 2020، دار مسكلياني

(18) الشرط المنشئ للكون في تصور الشريف علاقة بين مضموني جملتين [ج1 + ج2]، أو مضموني عنصرين لغويين آخرين. هذه العلاقة ينبغى أن تكون في اتجاهين مختلفين.

(19) بيّن أحمد المتوكّل في كتاب اللسانيات الوظيفية،أحمد المتوكل ،1989، المغرب، منشورات عكاظ ، ط1 مختلف هذه الوظائف. لمزيد التوسّع يمكن العودة إليه وإلى كتابه الوظيفية المقارنة، دراسة في التنميط والتطوّر

(20) للتوسّع في هذه النقطة المتعلقة بخاصية الحركية بين الأبنية وترسّخها في النظام اللغوي انظر الشريف 2002، 1/ 254 وما يليها

(21) دوران الأبنية فكرة قديمة جديدة، وظّفها الشريف لإبراز نظريته الإنشاء النحوي للكون القائمة على اعتبار التشارط مكوّنا لاسترسال بنيوي. تجد جذورها عند الخليل في دوائره، وتقوم في جانب منها على فكرة القيمة عند سوسير التي تحدّد الأشياء بمقابلاتها. فلا دلالة لبنية إلا بمقابلها، وكل بنية تقتضي ضرورة بنية أخرى.

المراجع العربية

باديس، نرجس (2018). *الذاتية في النظام اللغوي*، كلية الآداب والفنون والإنسانيات والدار التونسية للكتاب.

الجرجانيّ، عبد القاهر.(ت 471 هـ، ط1983). *كتاب المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق. ناظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، الجمهوريّة العراقيّة،

ـــــــــــــــ *دلائل الإعجاز في علم المعاني* (ط 1). حقّقه وقدّم لها محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية، مكتبة سعد الدّين، دمشق.

ديكرو، أوزوالد؛ وشافّار، جان-ماري.(2010). *المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة*. ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس .

الشّاوش، محمّد. (2001). أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة: تأسيس نحو النّصّ(ط 1)، *سلسلة اللّسانيّات، (14)*، منشورات كلّيّة الآداب منّوبة، تونس.

الشّريف، محمّد صلاح الدّين (2002). الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، *سلسلة اللّسانيّات، (14)*، منشورات كلّيّة الآداب منّوبة، تونس.

الشّريف، محمّد صلاح الدّين (1986) تقديم عامّ للاتّجاه البراغماتيّ. في محمد الشاوش (محرر)، *أهمّ المدارس اللّسانية*، منشورات المعهد القوميّ لعلوم التّربية، تونس، 95 – 118.

الشّريف، محمّد صلاح الدّين .(2012). الدارة النحوية البلاغية، مقاربة نظرية لتعليمية الألسنة، *حوليات الجامعة التونسية*، *(57)*، 3-88.

الشكيلي، بلحاج رحومة بسمة (2014). *المنوال البلاغيّ العربيّ من البناء القائم إلى البناء الممكن*. مخبر "نحو الخطاب و بلاغة التداول"، كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس.

الشيباني، محمد (2015). *من قضايا تصنيف الأعمال اللغوية*، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس.

العذاري، فدوى .(2018). *الدلالي والتداولي في العمل اللغوي(الاستفهام نموذجا)*، (ط1). المنشورات الجامعية بمنوبة.

العمري، المنجي .(2019). *حركية المعنى النحوي*، مقاربة عرفانية لمقولة الربط، (ط1). دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عَمان.

كندو، وليلاي (2003). *العلاقة بين الأبنية النّحويّة من خلال المقتضب وشرح الكافية*. [رسالة دكتوراه]، كلّيّة الآداب والفنون، منّوبة، جامعة تونس.

المبخوت ، شكري (2006). *إنشاء النّفي وشروطه النّحويّة الدّلالية*، مركز النّشر الجامعيّ، كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منّوبة، تونس.

المتوكّل، أحمد (2012). *اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التنميط والتطوّر* (ط1). الدار العربية ناشرون، بيروت.

المتوكّل، أحمد (1989). *اللسانيات الوظيفية*، (ط1). منشورات عكاظ، الرباط.

المراجع الأجنبية

Kerbrat-Orecchioni, Catherine. (1986). *L'implicite,* Armand Colin, Paris.

Kerbrat-Orechioni, Catherine. (1991). L'acte de question et l'acte d'assertion : opposition Discrète ou continuum ? », (in*) La Question* (sous la direction de Catherine Kerbrat-Orecchioni, PUL, Lyon, (pp. 87-111)

Reboul, Anne et Moeschler, Jacques. (1994). *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Édition du Seuil, Paris*

Reboul, Anne et Moeschler, Jacques. (1998). *La pragmatique aujourd'hui, une nouvelle Science de communication*, éd. Seuil.

بيانات الباحثة

نجوى بن عامر كعاك، أستاذة مساعدة في اللسانيات في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية. حصلت على الدكتوراه عام 2005، تخصص لسانيات، من قسم اللغة العربية بجامعة منوبة (الجمهورية التونسية). تدور اهتماماتها البحثية حول القضايا اللسانية، وخاصة الاتجاهين العرفاني والتداولي.

AUTHOR BIODATA

Najwa ben Ameur Kaak, is an Assistant Professor of Linguistics, Department of Arabic Language and Literature, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia. Dr. Kaak obtained her PhD degree in Linguistics (2005) from the University of Manouba, (Tunisia). Her research interests include Linguistics, especially Cognitive and Pragmatics studies.

أوركيد(ORCID):0000-0001-6525-8270

Email: n.benameur@qu.edu.sa